[٦]

ومن هنا نلمس ان اوضاع ما بعد ايلول ، وانعكاساتها على قاعدة النظام ، ليست فقط لا تتيح المجال لترك الباب مفتوحا امام اتجاهات اطراف النظام للتعبير عن نفسها ، بل اكثر من ذلك ، فان **البيروقراطية والاطارات العليا في الدولة والجيش فرضت نهجها على بقية اطراف النظام ولجمت اي صوت مناهض لها** . ان التعبيرات العملية للطابع التسلطي السافر الذي فرضه وصفي التل في تنفيذ نهجه ، يتمثل في احداث تغييرات واسعة في مواقع النظام ، استهدفت تطهير مؤسسات الدولة والجيش والسلك الدبلوماسي كافة من الرموز التي تعبر بهذه الدرجة او تلك عن نهج متعاكس او حتى متحفظ من برنامجه ومنظوره الخاص . ان احداث التنقلات ، والاحالة على التقاعد ، والعزل كفلت بتصفية المعاقل الرسمية لرموز الاطراف الاخرى من النظام . كما ان اعادة تشكيل مجلس الاعيان واستبعاد بهجت التلهوني ، وعبد المنعم الرفاعي وسليمان النابلسي منه ، واحلال عناصر جديدة تعزز النهج السائد كان العنوان البارز للتحول داخل النظام باتجاه **انفراد طرف واحد في السلطة** . ولكون الاتحاد الوطني الاردني ، الاطار التنظيمي والايديولوجي ، لفئة واحدة من قاعدة النظام الاجتماعية، وتعبيرا عن احتكارها للسلطة في جميع مواقعها ، فان اللجنة التحضيرية والاطارات القيادية للاتحاد قد خلت من اسماء الرموز السابقة ومن يمثلها . مما يعني عمليا ، عزلهم السياسي عن ممارسة اي دور . وهكذا نلاحظ ان مصطفى دودين الامين العام المؤقت للاتحاد ، صرح بقوله « ان الحكومة ستكون جزءا من الاتحاد ، وكذلك المؤسسات الوطنية ، للقضاء على كل تعارض وخروج على مبادىء الميثاق » . وتابع دودين فقال : « ان الذين لا ينضمون للاتحاد لن يكون لهم نصيب في قيادة هذا الشعب »(٨).

ان جملة التشريعات والقوانين التي سنت بعيد ايلول ، تظهر رغبة السلطة في احداث تحولات جوهرية تمس اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقابية كافة . وهذه التشريعات ، ليست فقط موجهة لمزيد من الكبح للحركة الجماهيرية ، والعمال والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة (المهنيين) وانما ايضا للبرجوازية الكبيرة ، والملاك العقاريين اذ ان التشريعات الجديدة رفعت بعض التسهيلات والامتيازات السابقة ، كما زادت من الالتزامات الضريبية على هذه الفئات لصالح ميزانية الدولة ، وحملتها جزءا هاما من اعباء الازمة الاقتصادية (مثل اجبارها على شراء السندات الحكومية ، تقديم قروض خاصة للدولة . . الخ)(٩). ومن جهة اخرى فان عددا من المنابر والاطارات شبه السياسية مثل « التجمع الوطني الاردني، لجنة انقاذ القدس » تعرضت لضايقات قاسية شلتها عن العمل . كما ان « المجمع المهني » تعرض للحل بهدف اخضاعه للاتحاد الوطني اما النقابات العمالية ، فقد آلت الى نقابات بيضاء ، ومنابر رجعية للسلطة .

[٧]

ان مراجعة سياسية لاسماء اعضاء اللجنة التحضيرية والكوادر القيادية النشطة في الاتحاد الوطني ، تشير بجلاء الى طبيعة انفراد فئة واحدة من قاعدة النظام في السلطة ، وبغض النظر عن بعض العناصر الهامشية في الاتحاد ، فان غالبية الاسماء تنتمي الى مواقع برجوازية في اجهزة الدولة او في قطاعات رديفة ، تعكس اقتصاديا وايديولوجيا ، مصالح هذه الفئة(١٠). كما ترتبط بها اطارات وسيطة ودنيا من الموظفين والمحافظين ، ورؤساء البلديات والمخاتير والمعلمين ، وبعض المهنيين(١١). كما ينشط عدد من النواب والاعيان (وغالبيتهم من الشمال) في النشاطات والندوات التي ينظمها الاتحاد ، وهم في الغالب يمثلون تيار وصفي التل في مواقعهم التشريعية(١٢). وبحكم طبيعة الاتحاد هذه ، عبر احد اعضاء اللجنة التحضيرية في حديث له امام الموظفين ، عن طبيعة الاتحاد الاجتماعية فقال « ان جهاز الموظفين كان في الماضي قطاعا **مشلولا** ، والمطلوب الان هو ان